رؤية نقدية
لتقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣ (*)

THE MUNICH SECURITY REPORT 2023

ويتناول هذا الموضوع قراءة نقدية لمضمون التقرير

هدير أبوزيد

مدرس مساعد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

أولًا- البيانات الرئيسية للتقرير

١- **جهة الإصدار:** صدر تقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣، بالتزامن مع عقد مؤتمر ميونخ للأمن بدورته التاسعة والخمسين خلال الفترة من (١٧–١٩ فبراير ٢٠٢٣)، الذى عُقد فى ميونخ جنوب ألمانيا، بحضور أكثر من ٤٥٠ من صناع القرار الرفيعى المستوى وقادة الرأى البارزين من جميع أنحاء العالم، بما فى ذلك رؤساء الدول والوزراء وقادة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك القادة من قطاع الأعمال والإعلام والبحوث والمجتمع المدنى.

٢- **منهج التقرير:** يعتمد هذا التقرير على رصد ووصف وتحليل آراء عدد من خبراء المنظمات الدولية، طبقًا لاختيار جهة الإصدار، أبرزها: **مركز الأمن الدولى فى مدرسة هيرتى** (*the Centre for International Security at the Hertie School*)، **والوكالة الدولية للطاقة** (*the International Energy Agency*)، **ولجنة الإنقاذ الدولية** (*the International Rescue Committee*)، **والمجلس الأوروبى للعلاقات الخارجية** (*the European Council on Foreign Relations*)، **ومعهد مركاتور للدراسات الصينية** (*the Mercator Institute for China Studies*)، **ومركز إنذار التجارة العالمية** (*Global Trade Alert*)..

٣- **توقيت ومضمون التقرير:** يصدر هذا التقرير سنويًا، فقد كانت نسخته الأولى فى عام ٢٠١٥. وبشكل عام، يقوم التقرير بتجميع البيانات والتحليلات والخرائط والأبحاث ذات الصلة حول القضايا والتحديات الأمنية الراهنة حول العالم.

٤- **لغة التقرير:** يصدر التقرير باللغة الإنجليزية.

ثانيًا- أهم عناصر التقرير

١- مؤشر ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣:

يحتوى التقرير لهذا العام على نتائج "**مؤشر ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣**" فى نسخته الثالثة، وهو المؤشر الذى يناقش مدركات المواطنين تجاه أبرز المخاطر العالمية فى ١٢ دولة، وهى دول مجموعة السبع ودول البريكس، من خلال استطلاع رأى يجريه المؤتمر بالشراكة مع شركة الاتصالات العالمية "*Kekst CNC*" فى برلين، وذلك على النحو التالى:

أ- **الحرب الروسية - الأوكرانية:** ركز المؤشر بصفة خاصة على الحرب الروسية الأوكرانية باستطلاع

(*) *"Re:vision:Munich Security report 2023", Munich Security conference, February2023, Accessibleat: https://securityconference.org/en/publications/munich–security–report–2023/*

هديـر أبوزيـد

رأى عينـة من الشعب الأوكرانـى حول نتائج الحرب ميدانيًـا وسياسيًـا، وانعكاساتهـا علـى توجهـات بلادهم المستقبلية: فعلـى صعيد "النمط الأقرب" الـذى يتطلـع المجتمـع الأوكرانى للعيش فى ظله: جاءت أوروبـا بنسبة ٦٣٪ مـن المُستطلَعة آراؤهم، تليهـا الولايات المتحـدة بنسبـة ٢٢٪، بينما جاءت النسبة المتبقية بين "لا أعرف" بنسبة ١٢٪، والدول النامية بنسبة ٢٪، والصين بنسبة أقل من ١٪.

وحـول "**خيـارات الأوكرانييـن**" أمـام أربعـة سيناريوهـات لتطـور مسـار العمليـة العسكريـة الروسية: أكـد ٩٥٪ من المُستطلَعة آراؤهم رغبتهم فى استمرار القتـال فى حالة استمر إطلاق قذائف باتجـاه المدن الأوكرانية، وجـاءت النسبة ٩١٪ إذا أقدمت روسيا على استخـدام أسلحة نووية تكتيكية فـى البحـر الأسـود، وتراجعـت النسبة إلـى ٨٩ ٪ فى حالة استخـدام الأسلحة النوويـة التكتيكية فى ميـدان المعـارك، وهـى النسبـة نفسها فـى حالة استخـدام هـذا السـلاح تجـاه المـدن الأوكرانية. وحول "**الشروط المقبولة لأوكرانيا لوقف إطلاق النـار**": أجمـع ٩٣ ٪ على انسحـاب روسيا إلى ما قبل ٢٠١٤، بمـا يشمل الانسحاب مـن شبه جزيرة القِرم، ورفض واسع لأى خيارات أخرى.

وحـول انطباعاتهـم بشـأن "**الترتيبـات الأمنية**" التـى ستُفضـى لهـدوء الأوضاع فى بلادهـم: أكد ٨٣٪ أن تحقيـق الأمـن يرتبـط برحيـل الرئيـس فلاديمير بوتين مـن الكرملين، بينما استبعد ٧٥٪ استقـرار بلدهم وشعوره بالأمن دون ضمانة غربية لأوكرانيـا، وأيَّد نحـو ٧٢٪ وجود إمـدادات أسلحة غربية دائمة لضمـان أمن بلادهم، بينما عَدَّ ٦٥٪ من المُستطلَعين أن تحقيق أمنهم يتطلب الانضمام إلى حلف الناتو، أخيرًا، أبدى ٦٣٪ ثقتهم بضمانات الناتو والولايات المتحدة فـى الدفاع عن أوكرانيا، أكثر من الاتحاد الأوروبى.

ب- تبايُـن الـرؤى: كشفـت نتائج المؤشـر عن غياب الرؤيـة الموحدة بين الـدول الأوروبيـة والغربية بشأن كل مـن التهديـد الصينـى وكيفيـة إدارة النظـام الدولـى، فبخلاف المواقف الغربيـة التى أضحَت أكثر وضوحًـا واتفاقًا بشأن خطورة التهديـد الروسى الذى أصبح ثانـى المخاطر بعد خطر "**اضطـراب إمدادات الطاقـة**" المضـاف حديثًـا إلى قائمـة المخاطر؛ لا تـزال القـوى الغربيـة أكثـر انقسامًـا إزاء التهديدات التى تُمثلها الصين، وهو مـا يَبرُز بشكل كبير بين دول مجموعة السبع الصناعيـة الكبرى (*G7*)، التى تبدو أقل تماسكًا فى رؤيتها بشأن التعامل مع الصين مقارنةً برؤيتها فيما يتعلق بروسيـا. لكن هذا التباين لا يُخفى أهمية دور الولايات المتحدة كمُسهِم رئيسى ذى أهمية حاسمـة فى أمن أوروبا عمومًا والجبهة الشرقية لحلف الناتو على وجـه الخصوص.

على الجانب الآخر، أظهرت نتائج المؤشر أن القوى الأوروبية ليست موَحَّدة فى رؤيتها حول قواعد النظام الدولى؛ وذلك على النقيض من الصين التى وصفها التقريـر بأنها تثـق بشـدة برؤيتهـا التصحيحية أو التعديلية بشـأن مستقبل النظام الدولى، ففى ثلاث مـن دول الاتحـاد الأوروبى التى شملهـا الاستطلاع وهـى فرنسـا وألمانيـا وإيطاليـا – كان هناك ١٥٪ فقط يـرون أن الاتحاد الأوروبى لديـه رؤية واضحة للغايـة بشأن رؤيته حول كيفية إدارة النظام الدولى، بينمـا أكَّـد ٢٥٪ أن بروكسـل لا تمتلـك رؤيـة على الإطلاق فى هذا الصدد.

٢- معضلة النظام الدولى:

أشـار التقريـر إلى أن هنالـك عددًا مـن السمات التى تحكم مستقبل النظام الدولى، وذلك على النحو التالى:

أ- التعدديَّة القطبيـة: أقـر التقريـر للمـرة الأولـى بـأن النظـام العالمى أصبـح على أعتـاب التعددية القطبيـة، حيث قسَّـم العالم إلـى معسكرين: يضم المُعسكـر الأول "**الـدول الديمقراطيـة**"، فى حين يضـم الآخر مـا وصفهـا بـ"**النظـم الاستبدادية**"، ويحكـم التنافـس مـا بيـن المعسكريـن مستقبـل النظـام الدولـى، فـى ظل تعاظـم جهـود المُعسكر

الثانى المُتمثل بروسيا والصين لإعادة تشكيل قواعد وقيم النظام الدولى، وتُعَدُّ العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا أبرز مثال على تلك الجهود.

ب- **مجابهة قواعد النظام الدولى:** وصف التقرير الحرب الروسية ضد أوكرانيا بأنها هجوم على المبادئ الأساسية لقواعد النظام الدولى لما بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها أحدثت انقسامًا عالميًا، بين الديمقراطية الغربية والقوى التصحيحية "الأوتوقراطية"، والتى تضم مجموعة الدول غير الراضية عن توزيع القوى الراهن فى النظام الدولى، وتطمح إلى تغييره كروسيا والصين وإيران وغيرها.

فى هذا السياق، أكد التقرير أيضًا أن مُعارضة قواعد النظام الدولى القائم، لم تعُد حَصرًا على الصين وروسيا، بل تُطال أيضًا تلك الدول التى امتنعت عن إدانة العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا، لا سيما العديد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بسبب فقدان الثقة بشرعية وعدالة النظام الدولى، الذى لم يُعالِج مخاوفها الأساسية بشكل كاف، ولم يمنحها المكانة التى تستحقها للاضطلاع بدور أكبر فى الشئون العالمية. وهو ما يُظهر حالة الاستياء الكبيرة لدى تلك الدول من النظام الدولى الحالى، ويجعل من السهل استمالتها لتقويض قواعد ومبادئ هذا النظام من قبل روسيا والصين.

٣- مؤشرات التنافس الدولى

ركَّز التقرير على مختلف المجالات التى تدور حولها المنافسة على النظام الدولى فى الوقت الحالى، وذلك على النحو التالى:

أ – **حقوق الإنسان :** أشار التقرير إلى أن عالمية حقوق الإنسان أصبحت موضع نزاع، فمن جهة تجادل الصين بأن احتياجات التنمية فى أى بلد قد تُضفى الشرعية على القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية، وأنه يجب إعادة توجيه القانون الدولى نحو الدفاع المُطلق عن السيادة الوطنية. **لهذا السبب**، تشجُب بكين العديد من الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان باعتبارها "غربية" فضلاً عن استخدامها كأدوات للإمبريالية الثقافية الغربية وذريعة لتهديد أمن واستقرار النظم السياسية المختلفة. **فى المقابل**، تُسلِّط روسيا الضوء على أن القيم التقليدية قد تبرِّر إنكار حقوق الأقليات. وذلك بالتزامن مع زيادة الضغط على الحقوق المدنية والسياسية بشكل كبير فى المجتمعات الديمقراطية نفسها مع صعود الشعبويين غير الليبراليين.

ب – **البُنى التحتية العالمية :** بالتزامن مع تآكل البنية التحتية للتجارة العالمية القائمة على قواعد منظمة التجارة العالمية وقوى السوق والاعتماد المتبادل لاسيما مع لجوء الصين والولايات المتحدة والهند، وحتى المدافع القوى عنها، الاتحاد الأوروبى، إلى الحمائية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى، نَوَّه التقرير بأن التنافس بين المعسكرات الديمقراطية والأوتوقراطية انتقل إلى ملف البنية التحتية المادية والرقمية؛ وذلك فى ظل مساعى كل معسكر لإضفاء رؤى الحوكمة الخاصة به على جهوده فى هذا الملف.

وفقًا للتقرير، أصبحت البُنى التحتية العالمية "المادية" موضع تنافس القوى الكبرى عبر مجموعة من المشروعات، مثل الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمى التى أطلقتها مجموعة السبع الصناعية فى يونيو ٢٠٢٢، و"مبادرة الحزام والطريق الصينية" التى أشار التقرير إلى أنها ليست مجرد مشروع اقتصادى يركز على البنية التحتية، بل يروج للمعايير والقيم الصينية فى مواجهة نظيراتها الغربية، كما أنها تسببت فى تبعية الدول إلى بكين، خصوصًا الدول المُثقَلة بالديون الصينية، فضلاً عما تنطوى عليه من مخاطر تتعلق بالفساد، بجانب مخاطر بيئية واجتماعية.

على الجانب الآخر، أصبحت البُنى التحتية العالمية "الرقمية" موضع تنافس القوى الكبرى، ففى مقابل مساعى الدول الاستبداديـة بقيادة الصين لتعزيز رؤيتهـا لبنية تحتية رقميـة مُنغلقة، يسعى الشركاء عبر الأطلسى لتعزيز رؤية مشتركة حول بنية تحتية رقميـة مفتوحـة. وأبرز مثـال على هـذا، التنافس التكنولوجـى علـى نشـر شبـكات الجيـل الخامس للاتصـالات، من خـلال شركة هـواوى الصينية، رغم المساعى المستمـرة للولايات المتحدة لإثناء الحلفـاء عن التعـاون مع الشركة بدعـوى تطويعها لأغراض التجسس.

ج -أمـن الطاقة : أشار التقرير إلى أن الدول الأوروبية بـدأت فى التخلى عن الاعتماد على واردات الطاقة الروسيـة، بسبـب المحـاولات الروسيـة لتسليـح صـادرات الوقـود الأحفـورى، وهو مـا يعكس على نحـو متزايـد خطـوط الصـدع الجيوسياسية بدلا مـن منطـق السـوق بسبب تعديـل تدفقـات تجارة الطاقـة الدوليـة. **فى هـذا الإطـار**، حـذر التقرير من استمرارية الاعتماد علـى مصادر الطاقة التى تنتجهـا الأنظمـة الاستبداديـة مثـل الصين (من خـلال المواد الخـام)، وقطر (من خـلال الغاز)، لأنهـا ستُمثـل مصـدر قلـق كبيـر للديمقراطيات الغربية الليبرالية على المدى البعيد.

د-الاستقـرار النـووى : وفقًـا للتقريـر، يواجه النظام النـووى عـددًا من التحديـات منها: **سياسـة حافة الهاويـة النوويـة** التـى تجلـت فـى التهديـدات الروسيـة باستخـدام الأسلحة النوويـة فى الحرب ضـد أوكرانيـا، بجانب المنـاورات النوويـة لكوريا الشماليـة، وسياسـة التوسـع النـووى المتمثلة فى الاستثمـارات المتزايـدة فى القـدرات النووية من قبـل الصيـن وإيـران، بجانـب مخاطـر الانتشار الأفقى المختلفة.

بالإضافـة إلى ذلك، تـآكل الضمانات التى توفرها معاهـدات ومبـادرات الحـد مـن التسلـح، وهو ما سيُسْهِـم فى تدهور البيئـة الأمنية الدوليـة. وبناءً عليه، سوف يحتاج النظام النووى إلى مراجعة لكى يحظى مـرة أخرى بالدعـم الواسع بيـن المجتمع الدولى اللازم لضمان الاستقرار النووى.

هـ-التعـاون الإنمائـى : أشـار التقريـر إلـى أن قضايا الصحـة والأمـن الغذائى وتمويل المنـاخ، وغيرها من ملفات التعاون الإنمائـى، أضحت محل تنافس كبير بيـن القوى الدوليـة؛ عبر تقديـم كل معسكر حزم الدعم والحوافـز التجارية التى تُرسِّخ لنظام التنمية المرغوب فيـه من وجهة نظره. ففى مقابل النمـاذج الأمريكية والأوروبيـة المشروطة بقضايا الديمقراطيـة والحكـم الرشيد والأسـواق الحرة، والمساءلة والشفافيـة، تعتمد حوافز موسكو للدول النامية على المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة، بجانـب الصناعـات الاستخراجيـة وتوسيع فرص التصديـر، فضلاً عن دورها فـى زعزعة استقرار عدد من البلـدان الإفريقية من خـلال التدخل فى الانتخابـات وحمـلات التضليـل ونشـر المرتزقة. **أمـا بكين** فهـى تُـروِّج لنموذجها الخاص للتعاون الإنمائـى، الـذى يُفترَض أنـه خالٍ مـن الشروط، لكنهـا – وفقًا للتقريـر- تفرض عـددًا من القيود السياسية منها: ضرورة احترام المتلقين للخطوط الحمراء للصين بما فى ذلك إنكار استقلال تايوان وسياستها تجاه الأويغور، والتصويت وفقًا لذلك فى الهيئات الدولية.

نتيجـة لهـذا، باتت القـوى المتوسطـة والصغيرة أكثـر تشـكُّكًا، إزاء صيغـة الاعتمـاد المتبـادل مع القوى الكبـرى باعتباره مقدمـة لانكشافها الأمنى ووسيلـة لإجبار الدولة على الـدوران فى فلك القوة الاقتصادية المهيمنة عليها.

فى هذا السياق، تَطرَّق التقرير لـ **"قضايا الصحة"** مـن خلال الإشـارة لـدور كل من روسيـا والصين خـلال جائحـة "كوفيـد -١٩"، عبـر تقديمهمـا اللقـاح للبلدان النامية وإرسـال الفرق والإمدادات الطبيـة، لتصوير أنفسهما علـى أنهما قوى عالمية مسئولـة، كمـا سارعـوا لتسليط الضـوء على فشل

الولايات المتحدة وشركائها فى توفير اللقاحات للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مع الادعاء أيضًا بأن هذه اللقاحات غير آمنة.

ومع ذلك، فشلت الصين وروسيا فى الوفاء بوعودهما بتقديم كميات كبيرة من اللقاحات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فالصين، على سبيل المثال، لم تقدِّم سوى ١٠ فى المائة من ٨٥٠ مليون جرعة التزمت بها للدول الإفريقية والآسيوية بحلول ديسمبر ٢٠٢١. فى المقابل، أنتجت روسيا فقط ٣٣ مليونًا من ٨٠٠ مليون جرعة مُستهدَفة من لقاح سبوتنيك الخامس.

فى هذا الصدد، أشار التقرير إلى أن "**تمويل المُناخ**" أصبح من مجالات المنافَسة الجيوستراتيجية، خصوصًا بين الصين والولايات المتحدة، على حساب الدول النامية. كما نَوَّه بأن روسيا والصين تطالبان بوضعهما كدولتين ناميتين بناءً على بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، بينما تُصنَّفان فعليًا بين الدول الأربع الأولى فى انبعاث الكربون. أخيرًا، أضاف التقرير أن بكين لم تنضم إلى جهود المُناخ المتعددة الأطراف؛ لأنها ترى أن الدول الصناعية الكبرى تتحمل المسئولية الوحيدة للتعويض عن انبعاثاتها التاريخية.

أخيرًا، جادل التقرير بأن "**الأمن الغذائى**" يمثل مجالاً سياسيًا آخر تتنافس فيه نماذج التنمية المختلفة. فالتفاوت العالمى لا يزال مرتفعًا، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائى الحاد من ١٣٥ مليونًا فى عام ٢٠١٩ إلى ٣٤٥ مليونًا فى عام ٢٠٢٢. وتُعَد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق التى تعانى انعدام الأمن الغذائى فى العالم حتى الآن، تليها منطقة الشرق الأوسط ثم شرق وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ.

بشكل عام، كانت جهود التنمية المتعددة الأطراف الأمريكية والأوروبية فى مجال الأمن الغذائى غير كافية، كذلك فشلت الجهود الروسية،أما الصين فهى تقدم بديلاً يأتى مرة أخرى مصحوبًا بسلسلة من التبعية.

فقد ركَّز النهج التقليدى الذى تتبعه أوروبا والولايات المتحدة لمكافحة انعدام الأمن الغذائى على تقديم المساعدة من خلال الهيئات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة. على سبيل المثال، تُعَد الولايات المتحدة وألمانيا والمفوضية الأوروبية أكبر الجهات المانحة لبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة. **ومع ذلك**، غالبًا ما قوَّضت الإعانات الزراعية الأمريكية والأوروبية أهداف التنمية الخاصة بهم، لأنها تُسهم فى تخفيض الأسعار فى السوق العالمية، وتحرم المزارعين فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من العمل، وتجعل هذه البلدان تعتمد على الواردات المتقلبة.

على عكس الصين، لا تعزل روسيا نفسها عن جهود الأمن الغذائى المتعددة الأطراف، فهى تحتل المرتبة ٢٢ كمانح لبرنامج الأغذية العالمى، وغالبًا ما تُسهم فى التبرعات العينية. فمن خلال تبرعات روسيا فقط -على سبيل المثال- تمكَّن برنامج الأغذية العالمى من الحفاظ على عملياته فى قيرغيزستان خلال وباء كوفيد- ١٩، ومع ذلك، أدَّت حرب روسيا ضد أوكرانيا إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائى من خلال إحداث ارتفاع فى أسعار المواد الغذائية التى كانت مرتفعة بالفعل بسبب تغير المناخ ووباء كوفيد -١٩، وأيضًا عن طريق خلق اختناقات فى سلسلة التوريد لصادرات الحبوب والأسمدة.

انطلاقًا مما سبق، نَوَّه التقرير بأن دول الجنوب العالمى تتبع نهجًا أكثر براجماتية،بسبب التداعيات السلبية للأزمة الأوكرانية، مثل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، التى أدت إلى إلحاق ضرر كبير بتلك البلدان فى ظل تأخر إدراك الدول الغربية لهذه الحقيقة، الأمر الذى دفع العديد

من هذه الدول، كالهنـد وتركيا للعمل بنشاط كبير من أجـل التحـوُّط ضـد المواجهـة الجيوسياسية الراهنـة بيـن القوى الغربيـة وروسيا، سـواء فيما يتعلق بالحـرب الروسية – الأوكرانية أو العديد من القضايا السياسية الأخرى.

و -التجـارة العالميـة : جـادل التقريـر بـأن خطـوط الصدع بين المعسكرين، فيما يتعلق بالبنية التحتية للتجارة العالمية، باتت أكثر فوضوية، نظرًا لاعتقاد العديـد من الحكومات بأن الاعتماد المتبادل نقطة ضعـف وقناة للإكـراه، وهو ما سيُسهـم فى تزايد تسليح الروابط التجاريـة. فى المقابل، تلجأ جميع القوى الكبـرى بشكل متزايد إلـى القيود الحمائية لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة.

ومن أبرز الأمثلة فى هذا الصدد، الصين التى أولت مؤخـرًا أهميـة للمخـاوف المتعلقة بالأمـن القومى بـدلاً من النمو الاقتصادى باعتبـاره محركًا رئيسيًا لسياسـة التجـارة الصينيـة، حيث أعلنـت فى مايو ٢٠١٥ إستراتيجية تستهدف زيادة قدرتها التنافسية فـى الصناعات التكنولوجية تحـت شعار "**صنع فى الصيـن ٢٠٢٥**". كذلـك، اتجهـت واشنطـن خلال السنوات الأخيرة نحو تبنى سياسات تجارية حمائية؛ فعلـى سبيل المثـال أقـرَّ الكونجرس فـى أغسطس ٢٠٢٢ **قانـون "الرقائق والعلوم"** الذى يوفر ٥٢,٧ مليـار دولار لتحفيـز شـركات أشبـاه الموصـلات علـى بناء مصانع علـى الأراضـى الأمريكية وتقليل الاعتماد على المنتجين الأجانب.

لهذا السبب، أكد التقرير أن الاتفاق على وجود رؤية جديـدة للبنية التحتية للتجـارة العالمية التى تخدم الازدهـار المتبـادل مـع الحـد من نقـاط الضعف، سيُصبح شبه مستحيل خلال الفترة المقبلة.

٤- مقترحات الحل: طبقًا للتقرير

ورد فـى الملخص التنفيذى للتقرير بعض المقترحات منها: مطالبـة الديمقراطيـات الليبراليـة بضرورة بنـاء تحالف أكبـر من الدول يتجاوز جوهر الديمقراطيـة الليبرالية، قائم على القواعد لتعزيـز المرونـة الديمقراطية فى عصر المنافسـة الشرسة مع الأنظمة الاستبدادية. ولكى تُصبـح هـذه الرؤيـة أكثـر جاذبية فـى المجتمع الدولـى ومساعدتهـا علـى الفـوز فـى المنافسـة القويـة على شكل النظام الدولى المستقبلى، يجب علـى الديمقراطيـات أيضًا أن تأخذ فـى الاعتبار النقد والمخـاوف المشروعة فى المجتمع الدولى، موضحًا بأن الحرب الروسية- الأوكرانية أثبتت أن الديمقراطيـات الغربية بالغت فـى تقدير جاذبية النظام الدولى الليبرالى القائم على القواعد.

ووفقًـا للتقرير، فإن ٥٠٪ أو أكثر من المستجيبين فـى جميـع البلـدان التى شملهـا استطـلاع مؤشر ميونخ للأمن ٢٠٢٣، يرون الحاجة إلى قواعد دولية تنطبـق على جميع دول العالـم على قدم المساواة. وقد كانت هذه النظرة أقـوى بين المستجيبين من عدد من دول الجنوب العالمى، مثل الصين (٦٣٪)، والهند (٦١٪)، وجنوب إفريقيا (٦١٪)، والبرازيل (٥٧٪). **وبحسـب التقريـر**، فإن هـذه النتائج تؤكد الحاجـة المُلحَّـة إلـى التحـرك نحو صياغـة رؤية إيجابية جديدة لنظام دولى مرغوب فيه من جانب الجمهور العالمى الأوسع، ويعمل لمصلحة الجميع.

بمعنـى آخر، إذا نجحت البلـدان الديمقراطية فى إعادة تصور النظام الليبرالى القائم على القواعد باعتباره النظام الذى يمثل بشكل أفضل العديد من البلـدان فى العالـم، وباعتباره نظامًـا يفى بوعوده بشـكل أفضـل، ويفيد الجميع على قـدم المساواة، فقد تنجح فى توسيع تحالـف الدول الملتزمة بهذا النظام وتجعله أكثر مرونة.

ثالثًا- رؤيــة نقديــة :

١- عناصر القوة :

أ – منصـة أمنيـة مهمـة : يُعـد التقريـر منصة مهمة لفهـم الكيفيـة التـى تُفكر بهـا الولايـات المتحدة والـدول الأوروبيـة والصين وروسيـا وغيرها، فيما

يتعلق بالتحديات التى تُطال النظام العالمى القائم والتهديدات الأمنية الدولية.

فهو يقدم دلالات مهمة على توجُّه مصادر القلق التى تنتاب الكتلة الأطلسية، والعلاقات ما بين الشمال والجنوب، والمخاطر المُحدقة فى النظام العالمى وقواعده، كما يقدم التحذيرات وينبه إلى المخاطر قبل وقوعها. وهو ما يعنى أن مُتابعة ما طُرح فى التقرير من قضايا وإشكاليات يعطى مؤشرات ودلالات مستقبلية على اتجاهات النظام الدولى.

علاوة على ذلك، استعرض التقرير مزيجًا معقدًا من التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية كشف عنها **مؤشر ميونخ للأمن**، بتناول أبرز التهديدات الأمنية لعينة من ١٢ دولة هى (الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والهند والصين وأوكرانيا والبرازيل وجنوب إفريقيا)، وتصدرتها روسيا لكل الدول الغربية، بالتوازى مع المخاوف بشأن اضطراب إمدادات الطاقة (المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا) وتغير المُناخ بالنسبة للهند والبرازيل وإيطاليا، جَرَّاء ما عانته تلك البلدان من انتشار الجفاف وتداعياته على غطاء الغابات.

ب – تنبيه للدول الأوروبية : يمكن النظر للتقرير على أنه بمنزلة تحذير مبكر للأوروبيين باقتراب تدهور المنظومة الأمنية الأوروبية التى وجدت نفسها فى مرمى السهام الروسية التى تعاملت مع التمدد الغربى شرق أوروبا على أنه مسألة أمن قومى وتقزيم لدور موسكو بعد النجاحات التى حققتها على أكثر من ملف أعادها للواجهة الدولية مرة أخرى، تزامنًا مع التغول الصينى الذى لا يتوقف، فى مقابل تقليص النفوذ الأوروبى إزاء الملفات الدولية الحساسة، وخروج القارة العجوز نسبيًا خارج حلبة المنافسة على زعامة الاقتصاد العالمى التى باتت محصورة بين واشنطن وبكين.

كل هذا تجلَّى فى دعوة التقرير لضرورة الموقف المُوحَّد من الحرب الروسية – الأوكرانية التى تُعد نموذجًا مستقبليًا لما سيشهده النظام العالمى لاسيما إذا انتصرت روسيا، وهو ما سيشكل حافزًا للصين لتجاوز أزمتها مع تايوان، وضرورة اتساق الرؤية الأوروبية – الأمريكية خاصة تجاه كل من الصين وروسيا، من خلال زيادة الضغط على روسيا سياسيًا وعسكريًا وقانونيًا، والسعى لاستمالة الصين ومحاولة إضعاف تحالفها مع روسيا، لتجاوز نقطة الانعطاف فى النظام الدولى الحالى.

علاوة على ذلك، نَوَّه التقرير بضرورة مراجعة النظام الأمنى فى أوروبا، عبر كتابة قواعد جديدة وإصلاح المؤسسات، وإعادة التفكير فى أداة الدفاع الأوروبية بالكامل.

٢- عناصر الضعف:

أ – ازدواجية المعايير : اشتمل التقرير على عدة تناقضات، فمن ناحية، يحاول الإيحاء بأننا نبحث عن نزع السلاح النووى، ولكن فى الوقت نفسه، ينادى بتنفيذ تسليح واسع النطاق، مع إبداء السرور بأن "**القوى النووية الديمقراطية**" فى الوضع الحالى، تؤكد اهتمامها بالردع النووى. **بالإضافة إلى ذلك**، ركز التقرير على ضرورة إدراك الصين كواحدة من التحديات الأمنية التى تواجه دول الناتو، وهو ما يُمهِّد فى الواقع لموجة جديدة من العسكرة وسباق التسلح.

ب – التركيز على التنافس الغربي -الشرقى

اكتفى التقرير بالتركيز على إبراز حدَّة التنافسات والصراعات بين المُعسكرين بدلاً من تقديم حلول مُشتركة لملفات حقوق الإنسان والبنى التحتية والرقمية والتعاون الإنمائى والطاقة والتغير المُناخى والتهديدات النووية والإستراتيجية، التى أصبحت موضعًا للخلاف والجدل، ومثارًا للانقسام وسط التنافسات الجيوسياسية، ومساعى كل من المُعسكرين لنشر نموذجهما حول العالم.

هديـر أبوزيـد

ج – عـدم تقديـم مقترحـات لإنهاء الحـرب الروسية – الأوكرانيـة : لم يقـدِّم التقريـر أى مقترحات عن كيفيـة إنهـاء الحـرب وإلى متـى يمكـن للجانبين تحملهـا، واكتفـى فقـط بعرض مجموعـة مـن السيناريوهـات المحتملة منها: وقـف إطلاق النار وإيجاد حلول سريعة للحرب الروسية – الأوكرانية، أو التركيز علـى الدعم المستمر للجانب الأوكرانى من قبل الغـرب، حتى تتم استعـادة الأراضى التى احتلتهـا القوات الروسيـة، أو تـرك مسألة شروط السلام كى تُحددها الحكومة الأوكرانية وحدها.

الخلاصة :

أسهم تقرير ميونخ للأمن لعام ٢٠٢٣ فى الكشف عن أبعاد المنافسة المتزايدة بين الرؤى المختلفة للنظـام الدولـى، كمـا ساعـد فى تحفيز النقاش حول كيفية توسيـع وتعزيز الائتلاف الـذى يدافع عن رؤيـة النظـام الليبرالـى القائم على القواعـد الرأسمالية التى أصبحت معرضـة للانهيار جرَّاء الحرب الروسية – الأوكرانية التى ألقت الضوء على تحولات النظام الأمنى الأوروبى، وما يعانيه من اختلالات جوهرية نتيجة ارتباطه بالتجاذبات بين كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين على جبهات الطاقة والاقتصاد والأمن.